

السيد الدكتور يسري الشرقاوي

رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة

تحية طيبة وبعد

نتوجه بجزيل الشكر على المجهود المبذول والدعم الدائم من سيادتكم لمساعدة المصنعين للنهوض بالصناعة.

اود ان اشارك سيادتكم قرار من مصلحة الضرائب والطلب بإصدار فواتير إلكترونية وإيصالات إلكترونية لغرامات الخطوط الملاحية ولكن معظم الشركات لا تصدر بعض انواع الفواتير ومنها الغرامات والنولون .

تم التواصل مع الشركات المعنية وتم إخطارهم بالقرار الأخير الصادر برقم 241 بتاريخ 6 سبتمبر 2023، الذي أكد عدم وجود استثناءات لأي شركة في هذا الصدد. ولكن، تم إبلاغنا من قبل الشركة بأن المسألة قيد المعالجة حالياً داخل مصلحة الضرائب، وأنه يتم العمل على إصدار كود تعريفي على الموقع الإلكتروني لتسهيل عملية إصدار تلك الفواتير الإلكترونية.

ولكن هذه الشركات لا تطبق القرارات فنرجو حل هذه المشكلة بضرورة الالتزام بالقرار الصادر واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إصدار الفواتير الإلكترونية المطلوبة وتوفير وسائل الدفع الإلكترونية المناسبة، أو إعفاء الشركات من الالتزام من توفير فواتير وإيصالات الكترونية لكن نحن كشركات مصنعة ومستوردة لهذه الخامات لا ذنب لنا فى هذا

نحن ندرك أهمية الامتثال للتشريعات الضريبية والقوانين ذات الصلة؛ لذا ينبغي على الشركات المعنية التواصل المباشر مع الجهات الرسمية المسؤولة، مثل مصلحة الضرائب، للحصول على توجيهات محدثة وتوضيحات بشأن مستجدات القرارات الحكومية وطرق التنفيذ.

نشكركم على تفهمكم وتعاونكم، ونأمل أن يتم التعامل مع هذه المسألة بسرعة وفعالية. في حال وجود أي استفسارات إضافية، يرجى عدم التردد في الاتصال بنا.

- مرفق قرار الصادر من مصلحة الضرائب المصرية

مع خالص التحية

3 Brothers for Engineering and Electrical Industries (Art Line)

Erini Micheal Sadek

Karim Ismail

Score Grass



السادة /

تحية طيبة و بعد،،،،

إمارة الى كتابكم الوارد الى مصلحة الضرائب المصرية رقم 223 بتاريخ 2023/8/10 بشأن :-

1. كيفية اثبات مصروفات النقل والشحن البحري والتولون البحري.
2. التعامل مع بعض الجهات التي لا تصدر فواتير الكترونية.

لتشرف بإحاطة سيادتكم علما أولا: فيما يخص اثبات مصروفات النقل والشحن البحري والتولون البحري.

- التوكيلات الملاحية العاملة داخل مصر على مستوى الجمهورية لها ملفات ضريبية وتعتبر من ممواى مصلحة الضرائب المصرية.
- وفي ضوء القرارات الصادرة بإلزام الممولين بالانضمام الى منظومة الفاتورة الإلكترونية، بدء من القرار رقم 386 لسنة 2020 الى القرار 323 لسنة 2022 بإلزام باقي محافظات الجمهورية.
- ومطبقا لقرار وزير المالية رقم 188 لسنة 2023 المادة الأولى بالإضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا الى اللائحة التنفيذية للقانون 91 لسنة 2005 وتعديلاته والتي تنص على " عند تحديد صفائي الأرباح التجارية والصناعية الخاضع للضريبة للممولين المسجلين بمنظومة الفواتير الضريبية الإلكترونية لا يعتد بغير الفواتير الإلكترونية في اثبات التكاليف والمصروفات ولجبة الخصم "

لذا يتعين على شركتكم مطابقة التوكيلات الملاحية العاملة داخل مصر بفاتورة إلكترونية بقيمة التولون البحري المسدد لتوكيل المعول لصالح العميل الخاص بها حتى تستطيع الشركة المطالبة بأحقيتها في اعتماد قيمة هذا التولون كتكلفة مستردة، علي ان يتم اثبات تلك المبالغ بالفاتورة الإلكترونية وينظر في بند اسم الصنف خدمات مائية وفي بند وصف الصنف انها مبلغ محصلة لحساب الغير (يكتب اسم الخط الملاحي / ملك السفينة)

إما فيما يخص ثانيا: التعامل مع الجهات التي لا تصدر فواتير الكترونية

طبقا للقرار رقم 1602 لسنة 2021 بإلزام وحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وشركات القطاع العام، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات القابضة والشركات التابعة لها بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية.

- وعليه فإن جميع الجهات الحكومية ملزمة بإصدار فاتورة الكترونية مقابل جميع الخدمات المؤداة ولا يمكن اعتماد أي مستندات مقدمة من هذه الجهات بخلاف ذلك.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتحية ،،،،

مدير عام

الإدارة العامة لمقضي الخدمة

سليمان

"ملوى سمير على"

مدير إدارة

إصدار تراخيص مقضي الخدمة

عبد العزيز

"علاء عبد العزيز العصاصي"

